جامعة الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد (ورقي): ٣٦٢٠-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٤)، ع (٢)، ص ص ٥٣-٧٢، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢٢م/ ١٤٤٣هـ)

Journal of Arts, Vol. 34 (2), pp 53-72, © King Saud University, Riyadh (2022 /1443H.)

مصطلح الوهن في العربيّة: مفهومه وأثره في تفسير بنية الكلمة

سيف الدين الفقراء

أستاذ النحو والصرف والدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة مؤته

(قدم للنشر في ٤/ ٣/ ١٤٤٢هـ، وقبل للنشر في ٤/ ٤/ ١٤٤٣هـ)

الكلمات المفتاحية: الوهن، الضّعف، التوهين، جبراً، بنية الكلمة.

ملخص البحث: يدرس هذا البحثُ مصطلح الوهن في العربيّة، وأثره في تفسير بنية الكلمة، وخلص الباحث إلى تحديد مفهوم هذا المصطلح، وإبراز مراحل تطوره في الفكر اللغويّ العربيّ، وإبراز أثره في تفسير بنية الكلمة في العربيّة، ولهذا المصطلح أثر في تشكيل بنية اللفظة، وأثر في تشكيل الجملة والتراكيب، ولكن الجملة لم يتناولها الباحث في هذه الدّراسة؛ رغبة في الاختصار، ولتكون موضوعاً لبحث آخر. لقد برز أثرُ الوهن في قواعد عامة؛ فالمعتلّ أضعف من الصّحيح، والمزيد أوهن من المجرد، والفعل أوهن من الاسم، ومعتلّ اللام أوهن من معتلّ العين، والذي فيه قلب مكاني أوهن من الأصل، والفروع أوهن من الأصول، وجمع القلة أوهن من جمع الكثرة، ولهذا جاءت مسائل الوهن في التشكيل اللغويّ للألفاظ بارزة في الجمع، والتثنية، وبنية الفعل، وفي الإعلال والإبدال والإدغام، والمطابقة في العدد ووصفه، وفي مسألة الدّلالة على القلّة والكثرة. لقد بيّن الباحث مفهوم الوهن، وما استعمله العلماء من تعبيرات دالّة عليه، وتتبّع تطوّر مظاهر استعماله عند النحاة إلى القرن السابع الهجري، ومظاهره في تعليل تشكيل بنية الكلمة العربيّة.

The term “weakness” in Arabic: the concept and its effect on the interpretation of the word structure

Saif Al-Din Al- Fugara

Professor of Grammar, Morphology and Linguistic Studies, Department of Arabic Language and Literature, College of Arts, Mutah University

(Received: 4/ 3/1442 H, Accepted for publication 4/ 4/1443 H)

Keywords: Weakness, Attenuation, Reforming, Word Structure.

Abstract. This research studies the term “weakness” in Arabic, and its effect on interpretation of the word structure. The researcher came to a conclusion about the definition of the concept of this term, and highlighted the stages of its development in the Arab linguistic tradition, and illustrated its impact on the interpretation of the word in Arabic. This term has an effect on forming the structure of the words and sentences, However, the sentence was not covered by the researcher in this study for the sake of brevity and the author’s desire to work on that in future research. The effect of frailty has appeared in general rules. The weak verb is weak, affixed verbs are weaker than stem verbs, and verbs are weaker than nouns, final weakened verbs are weaker than medial weakened verbs, the metathesized verbs are weaker than those in original form, and derived forms are weaker than their original lexeme. Therefore, the weakness issues appeared in word formation especially in plurals, duals, verbs, metathesis, assimilation, number agreement, and few vs. many plurals. The author clarified the meaning of “weakness” and how scholars used it, and tracked the term usages by grammarians to the seven century as well as how it was justified in word formation in Arabic.

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته وصحابته الأطهار، وعلى تابعيه بإحسان إلى يوم يبعثون، أمّا بعد:

مشكلة الدراسة:

لقد نبعت مشكلة البحث من قضية كبرى في الفكر النّحويّ العربيّ، وهي ثنائيّة القوة والضّعف وأثرها في التّعليل النّحويّ، وهذا موضوع نأى العلماء عنه إلى دارسة جانب واحد يتعلق بالقوة والضّعف في الأصوات وصفاتها، وتناسوا أثره في التشكيل اللغوي على مستوى الألفاظ والتراكيب، ولقد ألفيت عند أحد علماء القرن السابع ما يزيد على (١٥٠) موضعًا في كتاب واحد تجلّت فيها هذه الثنائيّة، فسعى البحث إلى دراسة مسألة واحدة من مظاهر هذه الثنائيّة وهي الوهن وأثره في تشكيل اللفظ، لكشف أبعاد هذا المصطلح في الفكر اللغويّ العربيّ.

فالوهن حكم شائع في الدرّس اللغويّ، واتّخذه العلماء علّة في توجيه الاستعمالات الصرفيّة والنحويّة غير أنّه لم يحظ بدراسة خاصة باستثناء بعض الجوانب التي تتّصل بضعف الأصوات وقوتها في الغالب، ونظرًا لكثرة مظاهر هذه العلة في توجيهات العلماء اللغويّة جاءت هذه الدراسة.

أهميّة الدراسة:

تنبع أهميّة الدّراسة من كونها مختصّة بمبحث دقيق في علّة الوهن، وهي علّة لا يوجد فيها دراسة مختصّة، فجاء البحث ليكون إضافة معرفيّة في حقل العلل النحويّة والتفسيرات اللغويّة للاستعمالات، وفيها تأصيل لهذه القضية وتتّبع لتطوّر استعماله، وسعيٌ لكشف أثر هذه العلة في توجيه الاستعمالات وتفسيرها.

أهداف الدّراسة:

هذا بحث مداره قضية الوهن وأثره في تشكيل بنية الكلمة في العربيّة، وقد سعى إلى إبراز هذا التعليل وتأصيله، وكشف مفهومه، وتتبّع تطوّر استعمالات العلماء له، وبيان مرادفاته وما استعمله العلماء من تعبيرات مؤدية إليه، واستقصاء ما تيسّر من مواضع أثره في تشكيل بنية الكلمة في العربيّة، وبيان أبعاد هذه العلّة في توجيه الاستعمالات اللغويّة، ورفد المكتبة العربيّة بدراسة مختصّة في علّة الوهن وأثرها في تفسير تطوّر بنية الألفاظ.

الدّراسات السابقة:

لم أطالع أحدًا من الباحثين المعاصرين أفرد دراسة لهذا المصطلح، وغاب وصفه من معظم المعجمات التي تحدثت عن المصطلحات النّحويّة أو عن العلل، مثل: معجم المصطلحات العربيّة لمجدي وهبة، ومعجم الشامل في مصطلحات العربيّة لمحمد أسبر، ومعجم النّحو، لعبدالغني الدقر، ومعجم مصطلحات علم اللغة، لمحمد حسن باكلا، ومعجم المصطلحات اللغوية لبعلبكي، ومصطلحات ليست كوفية، لسعيد الزبيدي، والخليل: معجم مصطلحات النّحو العربيّ لجورج متري وهاني تابري، والمعجم المفصّل في اللغة والنّحو لإميل يعقوب، ومعجم مصطلحات النّحو والصّرف والعروض والقافية لمحمد عبادة، ومعجم المصطلحات النّحويّة والصرفيّة لمروان العطيّة، وغيرها.

برزت مسألة الضّعف والقوة في الفكر النّحوي منذ بزوغ فجره، فقد أفرد ابن جنّي أبوابًا لمسائل من هذا الموضوع في (الخصائص) نحو(قوة اللفظ لقوة المعنى)، و(والجمع بين الأضعف والأقوى)، و(أضعف المعتلين)، ومثل ذلك فعل السيّوطي في (الأشباه والنظائر) في الباب الموسوم ب(تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى).

وتوجد دراسات قد تتقاطع في بعض مضامينها مع البحث مثل :

١-دراسة (قضية القوة والضّعف وأثرها في التّعليل النّحويّ) لأحمد بشارات (بشارات، ٢٠١١)، ولكنّ الباحث الكريم قصر حديثه على الجانب الصّوتيّ لهذه المسألة في باب المخالفة والمماثلة، والخفّة والثّقل، وبعض القضايا الفنولوجية، ولم يعرّج على مسألة الوهن بالمفهوم الذي حدّدته إلّا نادرًا.

٢-بحث لغيداء كاظم عنوانه (مفهوم القوة والضّعف في اللغة العربيّة) (غيداء، ٢٠١٧) تناولت فيه الباحثة مسائل من: النبر، والمماثلة، وصفات الأصوات، والثّقل، والتّضعيف، والتّكرار، والرتبة، وطول الكلام، وغير ذلك، ولم تأت على الوهن وأثره في التّشكيل اللغويّ للألفاظ.

٣-يوجد لمحمد الجبوري كتاب بعنوان (مفهوم القوة والضّعف في أصوات العربيّة) (الجبوري، ٢٠٠٦م)، وهو كتاب مختصّ في الأصوات، ولم يتطرق لبنية اللفظة.

٤- بحث لعبير بني مصطفى عنوانه (صفات قوة الأصوات عند سيبويه) (بني مصطفى، ٢٠١٤)، وهو مختصّ بمفهوم قوة الأصوات من وجهة نظر سيبويه.

٥- بحث بعنوان (ظاهرة الإحجاف في الدرس الصرفي والنّحوي) لمحمد ذنون وأحمد صالح (ذنون، ٢٠١٥، ص٢٦-٩٦)، تناول فيه الباحثان مظاهر من الإجحاف في اجتماع إعلالين، وفوات الغرض من اللفظ، والإضرار بالكلمة، واللبس، والإجحاف في النّحو.

إنّ ما تتميّز به دراستي عن هذه الدّراسات هو اختصاصها بمصطلح الوهن وبيان مفهومه وتطوّر استعماله وأثره في تفسير بنية الكلمة العربيّة، وكشف أبعاد هذه العلة في الدرس اللغويّ، فهذا المصطلح مظهر من مظاهر ثنائيّة القوة والضّعف في الدّرس اللغويّ، وقد جاء متفاوتًا في شيوعه عند العلماء الذين عبّروا عنه بمصطلح صريح أو بتعبيرات دالّة عليه، وله مظاهر كثيرة في تشكيل بنية الكلمة في العربيّة، وفي تشكيل بنية التراكيب أيضًا، وخلص البحث إلى أنّ هذا الموضوع أي ثنائيّة القوة والضّعف تحتاج إلى دراسة أوسع وأشمل تبرز مظاهرها في الفكر النّحوي العربيّ.

منهجية الدراسة:

لقد اتّخذ البحث من المنهج الاستقرائيّ والتحليليّ أداة في الدّراسة من خلال استقصاء مواطن الوهن في الدّراسات اللغويّة، وتصنيفها وتبويبها وتحليلها، في سبيل تسخير المنهج وصولًا إلى الإجابة عن أسئلة البحث، الماثلة في: ما مفهوم الوهن؟ وما هي مرادفاته الدّالة عليه؟ وما مراحل تطوّر استعمالاته في الدرس النّحويّ؟ وكيف اتّخذ منه العلماء علة في تفسير تشكيل الألفاظ في العربيّة؟

لقد جاء البحث في هيكلة في عدة مباحث، وهي: لفظة الوهن ومرادفاتها، وتطوّر استعمال الوهن في الدّرس اللغويّ حتى مطلع القرن السابع الهجريّ، ومظاهر أثر الوهن في تفسير بنية الكلمة في باب الجمع والتثنية، وبنية الفعل، والإعلال والإبدال، والإدغام، والمطابقة في العدد ووصفه، وفي مسألة الدّلالة على القلّة والكثرة.

ونسأل الله أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وخدمة للغة قرآنه الكريم.

أولاً- الوهن ومرادفاته:

الوهن في اللغة يعني الضّعف، يقول ابن سيده:" الوَهْنُ : الضّعف فِي الْعَمَل وَالْأَمر وَنَحْوه . وَفِي التَّنْزِيل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ (لقمان:١٤) جَاءَ فِي تَفْسِيره: ضَعْفًا على ضَعْفٍ، أَي لَزِمَهَا لحملها إِيَّاه أَن تضعف مرّة بعد مرّة. والوَهَنُ لُغَة فِيهِ، وَهَنَ ووَهِنَ يَهِنُ، فيهمَا، ووَهَنَه هُو، وأَوْهَنَه"(ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٤، ص٤٢٩).

وثمّة دلالات أخرى نصّ عليها العلماء في هذه اللفظة نحو الجَهد، جاء عند ابن منظور" وَقِيل: وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ أَي جَهْدًا عَلَى جَهْدٍ، والوَهَنُ لُغَةٌ فِيهِ (ابن منظور، ١٩٩٣، ج١٣، ص٤٥٣)، والوهْن: الرجل القصير الغليظ، ومن

معانيه: وقتٌ نحو من نصف الليل، واستعمل العرب أوهنه ووهّنه توهينًا بمعنى أضعفه (الزّبيديّ، ٢٠٠١، ج٣٦، ص٢٦٨).

وفرّق الراغب الأصفهاني بين الوهن والضّعف بقوله: "والفرق بين الوهن والضّعف: أنّ الوهن إخلال يغيّر الإنسان، ويضادّه الشّدة، والضّعف اختلال بنقصه ويُضادّه – القوة" (الراغب، ٢٠٠١، ج٣، ص٣٩٧-٣٩٨). أمّا في الاصطلاح فقد تلاشى هذا المصطلح من كتب الاصطلاحات ومعاجمها، نحو كتاب التّعريفات، للشريف الجرجانيّ، وكتاب (الكليات) لأبي البقاء الكفويّ، وكتاب (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانويّ، واكتفى أبو هلال العسكريّ بالحديث عن الوهن في الفروق اللغويّة في باب الضّعف والضّعف، والفرق بين الضّعف والوهن، بقوله:" الضّعف ضدّ الْقُوَّة، وَهُوَ من فعل الله تَعَالَى، كَمَا أَن الْقُوَّة من فعله، تَقول خلقه الله ضعيفًا أَو خلقه قويًّا، وَفِي الْقُرْآن: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء:٢٨) والوهْن هُوَ أَن يفعل الْإِنْسَان فعل الضَّعِيف" (العسكري، ١٩٩٧، ج١، ص١١٠).

وغاب استعمال هذه العلة من معجمات المصطلحات النّحويّة الحديثة؛ على النحو الذي أشرت إليه في مقدمة البحث. وثمّة مفاهيم ثلاثة لهذا الوصف في الدرس اللغويّ؛ أحدها يتّصل بصفات القوة والضّعف في أصوات العربيّة، ومن أمثلة هذا الاستعمال ما جاء في شرح المفصل من توهين الصوت في بعض البنى اللغويّة، يقول في تفسير صيغة (أسْطاع يسطيع):" وهذا لا يقدَح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ التعويض إنّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين، لا من ذهاب الحركة ألبتّة. وذلك أنّهم لمّا نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة، وقلبوا العين ألفًا، لحق العينَ **تَوْهينٌ** وتغييرٌ، وصار مُعرَّضًا للحذف إذا سكن ما بعده، نحو: أَطِع "في الأمر، فعُوّض السين من هذا القَدْر من **التوهين**، وهذا تعويضُ جواز، لا تعويض وُجوب"(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص٣٤٤).

إنّ هذا المفهوم الصوتيّ للوهن يستعمل في ظاهرة لغويّة عامّة درست تحت باب القوة والضّعف في الأصوات، وعبّر عنها علي وافي بقوله:" وقد جرت عادة العلماء أن يطلقوا على هذه الظاهرة اسم "توهين الأصوات الساكنة الأخيرة مصطلح (assourdissement des consonnes sonores finales)(وافي، ٢٠٠٤، ص ٣٠٥).

إنّ هذا المفهوم للوهن بمعنى الضّعف شائع في اللغة في مسألة القوّة والضّعف في الأصوات، وهو موضوع حظي بدراسات غزيرة، ولا أريد أن أطيل الحديث فيه لسعته وتعدد دراساته، فقد جاء هذا الوصف عند الخليل، وتوسّع فيه سيبويه، والمبرّد، وابن جنّي، وخصّه القيسي بحديث في (الكشف) و(الرعاية)، (القيسي، ١٩٨٧م، ص١٣٧-١٣٨، ١٩٩٦، ص١١٨-١٢٠)، وحظي باهتمام علماء الأصوات والدراسات الصوتيّة، وعلماء التّجويد، وحظي بدراسات لغويّة معاصرة خاصة به كشفت مظاهر القوّة والضّعف في الأصوات، ومن أهمّها كتاب (مفهوم القوة والضّعف في أصوات العربيّة) لمحمد الجبوري، ودراسة عبير بني مصطفى، والبشارات.

إنّ المفهوم الثّاني لهذا المصطلح جاء في استعمال مصطلح الوهن والتّوهين حكمًا لغويًّا على بعض الاستعمالات أو التّوجيهات اللغويّة، وهو استعمال مرادف لمصطلح الضّعيف المشهور في الأحكام التقويميّة، واستعمال هذا المصطلح قليل ونادر قياسًا باستعمال مصطلح الضعيف الذي حظي بدراسات كثيرة منها: دراسة زهير سلطان الموسومة بـ (المؤاخذات النّحويّة حتى نهاية المئة الرابعة)، وكتاب (الأحكام التقويمية في النّحو العربي) لنزار الحميداوي، وأشار إليه صباح السامرائي في كتابه: (الأحكام النوعيّة والكميّة في النّحو العربيّ)، وثمة إشارات في كتاب (حركة التصحيح اللغويّ) لمحمد رضا حمادي حول الضعيف.

والقول نفسه مع محمود سليمان ياقوت في كتابه (التراكيب غير الصّحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه). ويوجد رسالة ماجستير حول حكم الضعيف عند سيبويه لربيعة الحميدات بجامعة مؤتة، لعام ٢٠١٩.

إنّ المفهوم الثالث الذي يعنينا من هذه المفاهيم في الدرس اللغويّ خفيّ عزيز في الدراسات المعاصرة، وهو أنّ الوهن يعني ضعفًا في بنية اللفظة أو في بنية الجملة يستدعي تغييرًا فيها يمنحها قوة تمكنّها من الظهور على ما آلت إليه؛ لمنع الإجحاف باللفظ أو التركيب أو المعنى، ومن أمثلته قول العكبريّ :" كلُّ فعلٍ حُذفت واوه لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ حُذِفتْ فِي مَصْدره، وعُوِّض مِنْهَا تاءُ التأنيثِ نَحْو عِدَة وزِنة، وَالْأَصْل وِعْدَة؛ فَحُذفت الواوُ هُنَا كَمَا حُذفت فِي الْفِعْل، والوجْهُ فِي ذَلِك أَن الْوَاو هُنَا مَكْسُورَة، وَقد أُعلّت فِي الْفِعْل فأعلّتْ فِي الْمصدر ليلازِمَها، وَكَانَت الكسرةُ فِيهَا كالياء قبلَها فِي الفعلِ، إلاَّ أنَّه عُوّض مِنْهَا تاءُ التأنيثِ؛ لِئَلَّا يدخلَ **الوهنُ** بالكلِّيَّةِ على الأسماءِ الَّتِي هِيَ الأصولُ وَلَيْسَت موضِعًا للتصريف"(العكبريّ، ١٩٩٥، ج٢، ٣٥٦).

ولإجلاء المفهوم أكثر نذكر مثالًا آخر للعكبريّ في قوله:" وأمَّا (قُلَة وبُرَة) فَجُمعت جمع السَّلامَة جبرًا لَهَا من الوهن الدَّاخِل عَلَيْهَا بِحَذْف لاماتها، وَهَذِه علّة مجوّزة لَا مُوجبَة، أَلا ترى أنَّهم لم يَقُولُوا فِي(دم) دمون، وغيَّروا بَعْضهَا نَحْو كسر السِّين من (سِنِين) تَنْبِيها على أنَّ ذَلِك لَيْسَ بِأَصْل فِيهَا" (العكبريّ، ١٩٩٥، ج١، ١٤٤). ويتجلّى مفهوم الوهن في نصّ للرضي يقول فيه:" والهمزة في الأسماء العشرة عوض ممّا أصابها من **الوهن**: إذ هي ثلاثيّة فتكون ضعيفة الخِلْقة، وقد حُذفت لاماتها نسيًا، أو هي في حكم المحذوف، وهو وَهْنٌ على وَهْنٍ، لأنّ المحذوف نَسيًا كالعدم."(الأستراباذيّ، ١٩٧٥، ج٢، ص٢٥١).

ويبرز هذا المفهوم في مسائل نحويّة كثيرة؛ منها ما ذكره ابن الخبّاز في تعليل بناء (قبل وبعد) في قوله:" وبنيت قبلُ وبعدُ: لأنّهما قُطعتا عن الإضافة، ونُوي معهما ما تضافان إليه، فصارتا كبعض الكلمة، وذلك لا يستحقّ إعرابًا، وحُرّك آخرهما، لأنّ بناءهما عارضٌ، وضمّتا؛ لأنّه جعل ذلك جبرًا للوهْن اللاحق بحذف المضاف إليه." (ابن الخباز، ٢٠٠٧م، ص٧٠، والجوجري، ٢٠٠٤، ج١، ص٢٥٩).

ومنها ما قاله العلماء في عمل ما عمل ليس، فقد جاء في الهمع:" قَالَ ابْن مَالك لما كَانَ عمل مَا اسْتِحْسَانًا لَا قِيَاسًا شَرط فِيهِ الشُّرُوط الْمَذْكُورَة؛ لِأَن كلًّا مِنْهَا حال أُصَلِّي فالبقاء عَلَيْهَا تَقْوِيَة والتخلي عَنْهَا أَو عَن بَعْضهَا توهين، وَألْحق الْأَرْبَعَة بِلُزُوم الوهن عِنْد عَدمه الْخُلُو من مُقَارنَة إِن لِأَن مُقَارنَة إِن تزيل شبهها بليس لِأَن لَيْسَ لَا يَليهَا إِن" (السّيوطيّ، ج١، ٤٤٩).

لقد استعمل العلماء مرادفات لغويّة واشتقاقات متنوعة للتّعبير عن مفهوم الوهن، مثل: توهين، وتوهينهم، والإجحاف، والإخلال، والضّعف، والتضعيف، والإضعاف، وإضعافهم، وهي تعبيرات ومصطلحات تلتقي في المعنى اللغويّ مع الوهن. وقد تجتمع هذه التعبيرات في نصّ واحد كما في قول ابن جنّي في تفسير(اطمأنّ)، يقول:" ذهب سيبويه فيه إلى أنّه مقلوب، وأنّ أصله من طأمنَ، وخالفه أبو عمر(الجرميّ) فرأى ضدّ ذلك. وحجة سيبويه فيه أنّ (طَأمنَ) غير ذي زيادة، واطمأنّ ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من **الوهن** لذلك، وذلك لأنّ مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية في التزامه بينها وبينه، وهو وإن لم تبلغ الزيادة على الأصول **فحُش الحذف** منها فإنّه –على كل حال– على صدد من **التوهين** لها؛ إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحمّلها كما يتحامل بحذف ما حُذف منها. وإذا كان في الزيادة طرف من الإعلال للأصل كان أن يكون القلب مع الزيادة أولى. وذلك أنّ الكلمة إذا لحقها ضرب من **الضّعف** أسرع إليها **ضَعْف** آخر؛ وذلك كحذفهم ياء حنيفة في الإضافة إليها لحذف تائها في قولهم: حَنَفي، ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف؛ فيحذف ياؤها جاء

في الإضافة إليه على أصله فقالوا: حنيفيّ. (ابن جنّي، ١٩٨٦م، ج٢، ص٧٦-٧٧).

وقد نجد تعبيرات أخرى تؤدي دلالة هذا المفهوم دون النص على الوهن أو الضّعف، وأكثر ما يبرز ذلك في قولهم: (جبرًا للفظ)، و(جبرًا) و(يجبر) و(يجبرون) وهو استعمال تكرّر في المصادر اللغوية عشرات المرات (المراديّ، ٢٠٠٨، ص١٥١، وابن مالك، ١٩٩٠، ج١، ص١٠٣، الصبّان، ١٩٩٧، ج٢، ٤٠٠). وذلك على النّحو الذي نجده عند ابن هشام في تفسير جمع (سنة) جمعًا سالمًا، يقول:" ألا ترى أَنّ سنة أَصْلهَا سنو أَو سنة؛ بِدَلِيل قَوْلهم فِي الْجمع بِالْألف وَالتَّاء سنوات أَو سنهات، فَلَمَّا حذفوا من الْمُفْرد اللَّام وَهِي الْوَاو أَو الْهَاء وعوضوا عَنْهَا هَاء التَّأْنِيث، أَرَادوا فِي جمع التكسير أَن يَجْعَلُوهُ على صُورَة جمع الْمُذكر السَّالِم أَعنِي مَخْتُومًا بِالْوَاو وَالنُّون رفعًا وبالياء وَالنُّون جرًا ونصبًا؛ ليَكُون ذَلِك **جبرًا** لما فَاتَهُ من حذف اللَّام، وَكَذَلِكَ القَوْل فِي نَظَائِره، وَهِي: عضة وعضون، وَعزة وعزون، وثبة وثبون، وَقُلة وقُلون" (ابن هشام، ١٩١٩، ص٥٠).

ثانياً-تطوّر استعمال مصطلح الوهن في الدّرس اللغويّ:

لم يستعمل الخليل فيما بحثتُ عنه في معجم العين مصطلح الوهن واشتقاقاته في غير المعنى اللغويّ للفظة (وهن) (الخليل، ١٩٨٤، ج٤، ص٩٢)، ولم يستعمل مصطلح (الضّعف) بالمفهوم الاصطلاحي الذي نحن بصدده من الدلالة على الوهن في بنية اللفظ أو التركيب، وطالعني استعمال عند سيبويه لهذا المصطلح لعله الأول في الفكر النّحويّ يقول فيه:" وإذا كانت الهمزة منكسرة، وقبلها فتحة؛ صارت بين الهمزة والياء الساكنة، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة. ألا ترى أنّك لا تتمّ الصوت ههنا وتضعِّفه؛ لأنَّك تقرِّبها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرف **وهنٌ**، وذلك قولك: يَئِس وسَئِم." (سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص٥٤٢).

إنّنا لا نعدم استعمالات مرادفة للفظة الوهن عند سيبويه مثل الضّعف، كقوله:" وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمةٌ، كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو قؤولٍ ومؤونة. وأمّا الذين لم يهمزوا فإنّهم تركوا الحرف على أصله، كما يقولون: قوولٌ فلا يهمزون، ومع ذلك أنّ هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفًا أجلد منها... وقالوا: وجمٌ وأجمٌ، ووناةٌ وأناةٌ. وقالوا: أحدٌ وأصله وحدٌ، لأنّه واحد، فأبدلوا الهمزة **لضعف** الواو عوضًا لما يدخلها من الحذف والبدل" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص٣٣١). لقد شاع استعمال الضّعف بمعنى الوهن في تفسير بنية الألفاظ عند سيبويه"(سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ٣٨٤، ٤٤٥).

وربّما جاء الإجحاف مصطلحًا مقاربًا للوهن في دلالته عند سيبويه كما في قوله:" واعلم أنّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٌ، ولم يشذّ علينا منه شيء إلّا ما لا بال له إن كان شذّ؛ وذلك لأنّه عندهم إجحاف أن يذهب من أقل الكلام عددًا حرفان... ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعلٍ، وإنّما يجيء لمعنى... ولا يكون شيءٌ من الفعل على حرف واحد؛ لأنّ منه ما يضارع الاسم، وهو يتصرّف ويبنى أبينةً، وهو الذي يلي الاسم، فلما قرب هذا القرب لم يجحف به"(سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ٢١٨-٢١٩).

لقد تجاوز مصطلح الضّعف عند سيبويه حدود بنية اللفظ إلى التّركيب الجملي، كما في قوله:" وكلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعُفُ: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ" (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص ١٢٠). وهذا الاستعمال شاع بقدر عند سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص ١٢٤، ج٣، ص٣١، ١١٣).

إنّ أغلب استعمالات سيبويه لمصطلح الضّعف في باب الأحكام التقويميّة بحقّ بعض الاستعمالات اللغويّة أو الأمثلة التي كان يضربها للتوضيح كما في قوله:" وقد يجوز في

الشعر :أشهد إنّ زيدًا ذاهبٌ، يشبهها بقوله :وآلله إنّه ذاهبٌ؛ لأنّ معناها معنى اليمين، كما أنّه لو قال: أشهد أنت ذاهبٌ، ولم يذكر اللام إلاَّ ابتداء، وهو قبيح ضعيف إلا باللام. ومثل ذلك في الضّعف: علمت إنَّ زيدًا ذاهبٌ، كما أنَّه ضعيف: قد علمت عمروٌ خيرٌ منك، ولكنَّه على إرادة اللام" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص ١٥٠-١٥١). وهذه مسائل شائعة في الكتاب.

وتوجد مصطلحات أخرى استعملها سيبويه بمعنى الضّعف أو الوهن، مثل (خفيّ ، وخفاء، وخفيّة) وهي استعمالات تدلّ في جوهرها على وهن في الجانب الصّوتيّ للفظ يؤدي إلى تغييرات فيها لإصلاح الوهن ؛ كما في قوله:" وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف؛ لأنّ الألف خفيّة، فأرادوا البيان، ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذه؛ فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة؛ لأنّ الياء خفية؛ فإذا سكت عندها كان أخفى. والكسرة مع الياء أخفى، فإذا خفيت الكسرة ازدادت الياء خفاءً كما ازدادت الكسرة؛ فأبدلوا مكانها حرفًا من موضع أكثر الحروف بها مشابهةً وتكون الكسرة معه أبين"(سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ١٨٢).

وإذا ما انتقلنا إلى الفراء وجدناه يستعمل(ت٢٠٧ه) مصطلح الوهن بالمفهوم الذي ندرسه، وجاءت مواضع نادرة من الاستعمال في كتابه معاني القرآن للضعيف حكمًا تقويميا، كقوله:" وقوله: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النور:٥٧) قرأها حَمْزَةُ (لا يَحْسَبنَّ) بالياء هاهنا وموضع (الَّذِينَ)رفع. وهو قليلٌ أن تعطل (أظنّ) من الوقوع عَلَى أنّ أو عَلَى اثنين سِوَى مرْفوعها. وكأنّه جَعَل (مُعْجِزِينَ) اسمًا وجعل (فِي الْأَرْضِ) خبرًا لَهم كما تَقُولُ: لا تحسبنّ الَّذِينَ كفروا رجالًا فِي بيتك، وهم يريدون أنفسهم. وهو ضعيف فِي العربيّة" (الفرّاء، ١٩٨٨م، ج٢، ص ٢٥٩) .

وهذا ينطبق على الأخفش (ت٢١٥هـ) في عدم استعماله مصطلح الوهن، والاقتصار على استعمال مصطلح الضعيف ومشتقاته حكمًا تقويميًا بندرة (الأخفش، ١٩٩٠،ج١، ص١١٨، ١٧٧، ج٢، ص١٨١، ٢٠٩، ٣٣٦). والأمر كذلك مع المبرّد الذي لم يستعمل مصطلح الوهن، واستعمل الضّعيف حكمًا تقويميًا في المسائل اللغويّة (المبرّد، ج٢، ص٢٣١، ٣١٦).

وكذلك ينطبق على ابن السّراج (ت٣١٦هـ) في عدم استعمال مصطلح الوهن ومشتقاته، واستعماله مصطلح الضّعف بمفهوم الوهن في بنية اللفظ قوله:" فإِذَا وجدتَ شيئًا ملحقًا قد ضعفَ واجتمعَ فيه حرفانِ مثلانِ فلا تدغمهُ؛ فإنَّهُ إِنّما ضعفَ ليبلغَ زِنَةَ ما أُلحقَ بهِ فمثلُ: اسْحَنْكَكَ واقْعَنْسَسَ لا يدغمُ؛ لأَنَّهُ أُلحقَ باحْرنجَمَ" (ابن السّراج، ج٣، ص٣٥٤) غير أنّ ابن السراج استعمل الضّعف ومشتقاته مصطلحًا في باب التقويم اللغويّ بشكل شائع (ابن السّراج، ج١، ص٢٧٨،٣٩٤، ج٢، ص٢٠، ٣٨، ٢٣٢ ، ج٣، ص ٢٧٤، ٣٩٤).

لقد استعمل أبو جعفر النّحاس (ت٣٣٨هـ) مصطلح الضّعف بمعنى الوهن في اللفظ أو في العامل، كما في قوله:" ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً﴾ نصب الشمس والقمر عطفًا على المعنى أي وجعل، والخفض بعيد لضعف الخافض وأنّك قد فرّقت" (النّحاس، ١٤٢١هـ، ج٢، ص٢٣). وقد استعمل هذا المصطلح للتّعبير عن ضعف لكنْ في العطف في قوله تعالى الآية (٧٩) من سورة آل عمران، يقول:" ودخلت الواو على لكن وهما حرفا عطف على قول قوم لضعف لكنْ" (النّحاس، ٢٠٠١م، ج١، ص ١٦٧، ج٢، ص٨٤). ويوجد مسائل عبّر عنها النّحاس بالضّعف استعمل لها آخرون مصطلح الوهن كما سنرى. غير أنّ استعمال الضّعف ومشتقاته كان أكثر شيوعًا عند النّحاس في باب الأحكام التّقويميّة.

لقد طالعت مصطلح الوهن عند الرماني (ت٣٨٤ه) في شرحه لكتاب سيبويه، يقول": الذي يجوز في ترخيم ما آخره الهاء حذف (الهاء)، على أنّه أقوى من كلّ ما يحذف للترخيم؛ لأنّ الهاء، بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم، فلا يلحق الاسم المرخّم

بحذفها **وهنٌ** كما يلحق بحذف غيرها" (الرماني، ١٩٩٨م، ص٢٥٦). وقد عبّر الرماني عن هذا الوهن بمصطلح الضّعف في مواضع أخرى، وشاع استعمال الضّعف حكمًا تقويميًا عنده."(الرماني، ١٩٩٨، ص٢٦٥، ٧٣٨، ٩٠٨).

وطالعت استعمالات للضّعف بمعنى الوهن في البنية أو التّركيب عند أبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧ه) نحو قوله:" وممّا يدلّ على ضعف جمع الهمزتين وأنّ مذهب الجمهور من العرب رفضه عزّتها في باب أجأ وآءة، وإنّما قلّ ذلك من حيث لم يستجيزوا اجتماع الهمزتين" (الفارسي، ١٩٩٣، ج١، ص٢٨١). غير أنّ استعمال هذا المصطلح في الأحكام التقويمية أكثر شيوعًا عنده (الفارسي، ١٩٩٣، ج١، ص ١٢١، ٤١٢).

أمّا الشرح الأكثر شهرة للكتاب وهو شرح السيرافي (ت٣٨٤ه) فلم يُستعمل فيه مصطلح الوهن، وشاع فيه مصطلح الضّعف بدلالتين: دلالة الوهن في بنية اللفظ أو التركيب، والدلالة على حكم تقويمي في بعض الاستعمالات والأمثلة (السيرافي ٢٠٠٨، ج١، ص٣٠٥، ٤٢٦، ٤٨٦). واستعمل ابن الوراق (ت٣٨١هـ) مصطلح الضّعف للتعبير عن الوهن (ابن الورّاق، ١٩٩٩، ص ٢٢٠، ١٥٧).

وإذا ما بلغنا ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) في نهاية القرن الرابع الهجري نجد عنده مظاهر من استعمال مصطلح الوهن، يقول:" ومن ذلك قولهم: اطمأن. ذهب سيبويه فيه إلى أنّه مقلوب، وأنّ أصله من طأمن، وخالفه أبو عمر فرأى ضد ذلك. وحجة سيبويه فيه أنّ (طأمن) غير ذي زيادة، واطمأنّ ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوهن لذلك". (ابن جنيّ،١٩٨٦، ج٢، ص٧٦) ومنه في (المنصف):" فإنّ الزيادة في الكلمة توهين لها؛ لأنّه قد دخل فيها ما ليس منها، وآخر الكلمة بالتوهين أحقّ من أولها"(ابن جنّي، ١٩٥٤، ص٨٨) غير أنّ الذي شاع عند ابن جنّي استعمال مصطلح الضّعف بمعنى الوهن نحو قوله:" ونحو من ذلك قولهم: القُنية يجب على ظاهرها أن تكون من قَنيت. وأمّا أصحابنا فيحملونها على أنّها من قنوت أبدلت لضعف الحاجز -لسكونه- عن الفصل به بين الكسرة وبينها (ابن جنيّ، ١٩٨٦، ج٣،ص ٦١)، وهذا الإبدال علّله علماء آخرون بالوهن. إنّ هذا النوع من الاستعمال لمصطلح الضّعف عند ابن جنّي شارف على مائة موضع في (الخصائص) و(المنصف) و(سرّ صناعة الإعراب) حتى شكّل ذلك ملمحًا في التفكير النّحويّ عنده.

وقد تأكد هذا الشيوع في الاستعمال عند ابن سيده(ت٤٥٨هـ) الذي استخدم مصطلح الوهن نقلًا عن سيبويه وابن جنّي، كما في تفسير (اطمأنّ) (ابن سيده،٢٠٠٠، ج٩، ص٢٦٠).واستعمل هذا المصطلح عند الحريري(ت ٥١٦ه) في كتابه (ملحة الإعراب) وانتقل إلى شروحها، ومن ذلك قوله:" تقولُ: زيدٌ لابِسٌ بُردَيْنِ، وخالدٌ مُنطَلِقُ اليَدينِ، وتَلحَقُ النُّونُ بِمَا قد ثُنِّي مِنَ المَفَارِيدِ لِجَبرِ الوَهْنِ" (الحريري، ٢٠٠٥م، ص١٩) وهذا ما نقله ابن الصائغ في شرح الملحة، في قوله:" ويلتحق الأَلِفُ واللاّم بأوّل المثنّى إذا كان عَلَمًا جَبْرًا لِمَا حَصَل له من التّنكير بالتّثنية. وَتَلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّيَ مِنَ المَفَارِيْدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ، وهذه النّونُ بها جَبْرٌ لِمَا حَصَلَ للمفرديْن من الضّعف؛ لسقوط الحركتين والتّنوين لفظًا أو تقديرًا" (ابن الصائغ، ٢٠٠٤، ج١، ص١٩٢).

لقد برز هذا المصطلح في الفكر النّحوي عند العكبري (ت٦١٦هـ) ومن ذلك تعليله لجمع السلامة في بعض الألفاظ يقول:" وأمَّا (قُلَة وبُرَة) فَجمعت جمع السَّلامَة جبرًا لَهَا من الوهن الدَّاخِل عَلَيْهَا بِحَذْف لاماتها، وَهَذِه علّة مجوّزة لَا مُوجبَة" (العكبري، ١٩٩٥، ج١، ص١٤٤)، وكذلك استعمل هذا المصطلح في تفسير(عدة) وأضرابها، يقول:" إلاَّ أنَّه عُوّض مِنْهَا تاءُ التأنيثِ لِئَلَّا يدخلَ الوهنُ بالكلِّيَّةِ على الأسماءِ الَّتِي هِيَ الأصولُ، وَلَيْسَت موضِعًا للتصريف، فإنْ حذفتَ التاءَ أعدتَ الواوَ مَفْتُوحَة فَقلت وَعْدٌ ووَزْنٌ لزوَال عِلّة الحْذف"(العكبري، ١٩٩٥، ج٢، ص ٣٥٦). لقد عاقب العكبري بين مصطلحي الوهن والضّعف في التّعبير عن

الوهن في بنية اللفظ، وقد شاع مصطلح الضّعف أكثر من الوهن عنده" (العكبري، ١٩٩٥، ج١، ص ٦٣، ١٠٩، ٢١٢، ج٢و ص٢١١).

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ مصطلحي الوهن والضّعف تعاقبا في الاستعمال في الفكر النّحويّ عند العرب، وأنّ استعمال مصطلح الضّعف أكثر شيوعًا، ولكنّه تعدّد في مفهومه من حيث الدّلالة على الضّعف (الوهن) في البنية اللفظية أو التركيبية، أو الدّلالة على حكم تقويميّ، وقد كان الوهن مظهرًا من مظاهر التّعليل في الفكر النّحويّ، وغدا من الظّواهر البارزة في توجيه بعض الأنماط اللغويّة كما سنرى.

ثالثًا-أثر الوهن في تفسير بنية الكلمة:

لقد برزت مسائل كثيرة في اللغة كان الوهن فيها مدخلًا للتعليل، ففي باب الجمع ظهر الوهن في تفسير جمع الألفاظ في باب جمع السلامة، كما في جمع (قُلة) جمعًا مذكرًا سالمًا، وقد عبّر العكبري عن هذه العلّة المجوّزة بقوله: "وأمَّا قُلَة وبُرَة فَجمعت جمع السَّلامَة جبرًا لَهَا من الوهن الدَّاخِل عَلَيْهَا بِحَذْف لاماتها، وَهَذِه علّة مجوّزة لَا مُوجبَة؛ أَلا ترى أنَّهم لم يَقُولُوا فِي دم: دمون وغيَّروا بَعْضهَا نَحْو كسر السِّين من سِنِين تَنْبِيها على أنَّ ذَلِك لَيْسَ بِأَصْل فِيهَا. وأمَّا أرَضون فجمعوها جمع السَّلامَة جبرًا لما دَخلهَا من حذف تَاء التأنيث الراجعة فِي التصغير" (العكبري، ١٩٩٥، ج١، ص٦٣، ص١١٤، ٢٢٣). وهذا ما أكّده العكبريّ في موضع آخر بقوله:" وأمَّا أَرَضون وبابه؛ فالواو فيه ليستْ علامةَ للتَّذكيرِ، بل زيدت تعويضًا من المحذوفِ، وهو تاءُ التأنيث، أو عوضًا من حذفِ لامِ الكلمةِ جَبْرًا للوَهن الحاصِل بالحذفِ" (العكبري، ١٩٨٦م، ص ٢٢٣).

وهذه المسألة أكّدها السّخاوي في (سفر السعادة) فقد نصّ على أنّ "القلين: جمع قُلة، وهي التي يضربها الصبيان، أعني الخُشيبة الصغيرة التي يلعبون بها ويسمونها القَيْقزة. وأصلها: قُلو، والهاء عوض من لامها المحذوفة. قال الفرّاء: إنّما ضم أولها ليدل على الواو، وهذا فيه بعد. وتجمع (قُلون) وهذا الجمع جبر لما وقع فيها من الوهن" (السخاويّ، ١٩٩٥م، ج٢، ص٩٠٩)

إنّ هذا التّعليل استقرّ في الفكر النّحويّ العربيّ في توجيه هذا النوع من الألفاظ، فقد جعلوا الجمع بالواو والنون عوضًا من حذف اللام، وهي مسألة عرّج على القول بها معظم النّحويين، فقد عبروا عنها بالتعويض (سيبويه، ١٩٨٧، ج٣، ص٥٩٨، وابن السراج، ج٢، ص٤٤٦)، وجعلوا لقُلة نظائر في الحذف والتعويض، كما ذكر الشاطبي في قوله:" ولذلك غُيرت أوائل المفردات في الجمع فقالوا: في قُلة قِلون، وفي ثُبة ثِبون، وفي سنة سِنون، والهاء فيها كلّها عوض من المحذوف، ولمّا كانت تحذف في الجمع أتوا بهذا الجمع المخصوص عوضًا من ذلك المحذوف" (الشاطبيّ،٢٠٠٧م، ج١، ص١٨٨)، وقد اختصر ابن يعيش القول فيها بأنّ الجمع بالواو والنون لجبر النقص، :"اعلم أنّ من العرب من يجعل إعرابَ ما يُجمع بالواو والنون في النون، وذلك إنّما يكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضًا من نقصٍ لحِقه، نحو قولك: سِنُونَ، وقُلُون، وثُبُون" (ابن يعيش، ٢٠٠٦، ج٣، ص٢٢٧).

ولم يكن الحذف سببًا وحيدًا في الوهن، بل طالعنا من العلماء من عدّ التضعيف من مظاهر الوهن، وهذا ما ذكره السخاوي في جمع (إِحَرون)، في قوله:"إحَرون::جمع حَرّة، زادوا الهمزة إيذانًا باستحقاقه التكسير، وأنّه ليس له جمع السلامة، كما غيروه بالحركة في (ثِبون) و(قُلون)، وإنّما جمع (حَرّة) هذا الجمع جبرًا لما دخله من الوهن بالتّضعيف، ثمّ لم يتمّوا له كمال السلامة، فزادوا الهمزة"(السخاوي، ج١، ص٣٨)، فقد عدّ السّخاوي التّضعيف مظهرًا من مظاهر الوهن، وفي الفكر النّحويّ نجد نظائر لهذا التّعليل فقد سبقه ابن جنّي إلى القول بأنّ الجمع بالواو والنون في هذه اللفظة عوضًا من التضعيف والإدغام، يقول:" ألا تراهم كيف جمعوا حَرَّة بالواو والنون فقالوا: إحَرون؛ لأنّ العين أعلت

بالإدغام، فعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون. وله نظائر فاعرفه".(ابن جنيّ، ١٩٨٦، ج٣، ص٥٧).

للعلماء آراء وتوجيهات كثيرة ومتفاوتة في تعليل جمع(إحَرون)(ابن جنّي، ١٩٨٦م، ج٣، ص٥٧، أبو حيان، ١٩٩٨، ج١، ٦٣)، غير أنّ الثابت أنّ فكرة التّعويض وجبر الخلل في اللفظ، وعدّ الإدغام مظهرًا للضعف واردة في الفكر النّحويّ في مرحلة مبكّرة فقد جاء عن السّيرافي ما نصّه:" هذا ما حكاه سيبويه عن يونس، وقد حكى الجرمي عنه: أنّهم يقولون: (أحَرون) بفتح الألف، وكلّ ذلك شاذّ ليس بالمطّرد، وإنّما شبّهوا (حَرّة) للإدغام الذي فيها بالمنقوص؛ لأنّ النطق بالحرفين في دفعة واحدة فصار كحرف واحد" (السيرافي، ج٤، ص٣٣٠).

إنّ هذه العلّة تطالعنا في تعليل جمع (عِزة) فقد ذكر السخاوي أنّ جمعها جمع السلامة جبرًا للتوهين الحاصل فيها قياسًا على نظائرها مثل (عِضة وثُبة)، يقول: "وجمع بالواو والنون لما دخله من التوهين بالحذف؛ كما قال عزّ وجلّ: ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ، عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ (المعارج:٣٦، ٣٧) فجمعه جمعَ السلامة لما حُذف منه، وهو جمع عِزة وأصلها عِزوة؛ لأنّهم قبائل تعتزي كلّ قبيلة إلى غير من تعتزي إليه الأخرى" (السخاويّ، ج١، ص٣٣٥).

إنّ هذا التّعليل استقرّ في التوجيه اللغوي عند العلماء وإن كان التّعبير عنه متفاوتًا في المصطلحات، فابن هشام يدخل كلّ هذه النظائر في باب جبر الحذف، يقول: "وَألا ترى أَنّ سنة أَصْلهَا سنو أَو سنة؛ بِدَلِيل قَوْلهم فِي الْجمع بِالْألف وَالتَّاء سنوات أَو سنهات، فَلَمَّا حذفوا من الْمُفْرد اللَّام وَهِي الْوَاو أَو الْهَاء وعوضوا عَنْهَا هَاء التَّأْنِيث؛ أَرَادوا فِي جمع التكسير أَن يَجْعَلُوهُ على صُورَة جمع الْمُذكر السَّالِم أَعنِي مَخْتُومًا بِالْوَاو وَالنُّون رفعًا وبالياء وَالنُّون جرًا ونصبًا؛ ليَكُون ذَلِك جبرًا لما فَاتَهُ من حذف اللَّام، وَكَذَلِكَ القَوْل فِي نَظَائِره وَهِي عِضة وعضون وَعِزة وعزون وثُبة وثبون وَقُلة وقُلون" (ابن هشام، ١٩٦٤، ص٥٠).

لقد وسّع ابن جنّي دائرة الوهن لتشمل كلّ ما هو محذوف اللام، وزاد على ذلك أنّه جعل التّكسير ضربًا من التوهين، وأنّ ما يطرأ على بنية اللفظ هو لإصلاح الخلل الطارئ على البنية بالتصريف لعنايتهم باللفظ، جاء في (الخصائص):" فإذا ثبت بما قدمناه أنّ هذه الأسماء محذوفة اللامات؛ فكأنّهم إنّما عوضوها الجمع بالواو والنون ممّا لحقها من الجَهد والحذف؛ ليكون ذلك عوضًا لها، وذلك أن التكسير ضرب من **التوهين والتبديل والإشكال** يلحق الكلمة، والجمع بالواو والنون إنّما هو للأسماء الأعلام التي هم ببيانها معنيون، ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها (ابن جنّي، ٢٠٠٠، ج٢، ص٢٥٤) .

لقد كانت مسألة الوهن حاضرة في باب المطابقة وعدمها في باب الجمع عند وصفه، فـ"الأفصح في جمع القلّة ممّا لا يعقل، وفي جمع العاقل مطلقًا المطابقة؛ نحو: الأجذاع انكسرت ومنكسرات، والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات، والأفصح في جمع الكثرة ممّا لا يعقل الإفراد؛ نحو: الجذوع انكسرت ومنكسرة" (الصّبّان، ج١، ص٢٩). وعقب الصّبان على هذه القاعدة بقوله: "وجه ذلك بأنّ العاقل منظور إليه فاعتنى بشأنه في المطابقة بخلاف غيره. وطوبق جمع القلّة لغير العاقل **جبرًا** للقلّة. وقال شيخنا السيد المطابقة في جمعي العاقل وجمع القلة لغيره على الأصل، وعدمها في جمع الكثرة لغيره؛ لأنّه لانحطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة إليه، ولم يراع ذلك في جمع القلّة جبرًا للقلّة" (الصّبّان، ج١، ص٢٩). وقد ورد هذا التّعليل أخذًا بمبدأ الجبر لما حصل في القلّة من نقص عند علماء آخرين غير الشّاطبي. (العثيمين، ج١، ص ٢٤).

وإذا تجاوزنا باب الجمع إلى باب آخر وجدنا جبر الوهن حاضرًا في تعليل بعض المسائل في باب التثنيّة، فقد عللوا وجود نون المثنى جبرًا للوهن الذي يلحق المفرد، يقول

الحريري:" تقولُ: زيدٌ لابِسٌ بُردَيْنِ، وخالدٌ مُنطَلِقُ اليَدينِ، وتَلحَقُ النُّونُ بِمَا قد ثُنِّي مِنَ المَفَاريدِ لِجَبرِ الوَهْنِ" (الحريري، ٢٠٠٥م، ص١٩). وفسّر ابن الصائغ ذلك بأنّ هذه النّونُ بها جَبْرٌ لِمَا حَصَلَ للمفرديْن (الفردين) من الضّعف؛ لسقوط الحركتين والتّنوين لفظًا أو تقديرًا (ابن الصائغ، ج١، ص١٩٢).

وهذا تعليل العلماء للنون في باب المثنى الذي استقر في النظرية النّحويّة فالنون عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد، لأنّ أصله زيدٌ، فلما ألحق به الألف حذف منه التّنوين، وهذا التّنوين يدل على تمكّن الاسم في باب الاسمية؛ بحيث لم يشبه الفعل فيمنع من الصّرف ولا الحرف فيُمنع الإعراب، فإذا حذف صار هناك إجحاف وضعف للاسم لا بدّ من التّعويض، فالنّون عوض من التّنوين (الحازميّ، ج٤، ص١٢).

لقد كان التفاوت حاضرًا في تفسير هذه النون في المثنى في الفكر النّحوي، وهي مسألة أوجز القول فيها الأنباري بقوله:" فذهب سيبويه إلى أنّها بدل من الحركة والتنوين؛ وذهب بعض النّحويين إلى أنّها تكون على ثلاثة أضرب، فتارة تكون بدلًا من الحركة والتنوين، وتارة بدلًا من الحركة دون التنوين، وتارة تكون بدلًا من التنوين دون الحركة، فأمّا كونها بدلًا من الحركة والتنوين ففي نحو: رجلان، وفرسان، وأمّا كونها بدلًا من الحركة دون التنوين ففي نحو: الرجلان، والفرسان، وأمّا كونها بدلًا من التنوين فقط ففي نحو: رَحيَان، وعَصَوان. وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها زيدت للفرق بين التثنية، والواحد المنصوب في نحو قولك: رأيت زيدًا" (الأنباريّ، ١٩٩٩، ص٦٥).

إنّ مسالة الجبر التي تحدث عنها العلماء في باب التثنيّة لا تخلو من البعد، فالألف والنون أو الياء والنون لاحقة صرفيّة فونيميّة لإفادة معنى جديد قبل أن تكون لاحقة شكلية لإصلاح اللفظ، فلا يمكن أن تكون القيمة الدلاليّة للاحقة المثنى نظيرة للتاء في عضة وأخواتها.

هناك مسألة ثانية في باب التثنية نجد الوهن حاضرًا في تعليلها وهي دخول (أل) التعريف على المثنى، يقول ابن الصائغ: "ويلتحق الأَلِفُ واللاّم بأوّل المثنّى إذا كان عَلَمًا جَبْرًا لِمَا حَصَل له من التّنكير بالتّثنية"(ابن الصائغ، ج١و ص١٩٢). فالعلم المثنى نكرة في العرف النّحوي، وبالتالي تداخله ضعف في الدلالة على العلمية، فأصلحوا ذلك بالتعرف بـ(أل) جبرًا لهذا الضّعف، وقد برز هذا التّعليل في زيادة اللام في باب جبر العلمية الغائبة. يقول الشاطبي: "وكذلك (أل) التي يجبر بها فقد العلمية نحو: الزيدان، والزيدون، والهندات، فلا تقول: يا أيّها الزيدان، أو الزيدون، ولا: يا أيتها الهندات، ولا ما كان مثل ذلك" (الشاطبيّ، ج٥، ص٣١٨).

وتبرز مسألة جبر الحذف في باب التثنية في قضية تضعيف نون التثنية، فالأصل في هذه النون التخفيف، ويجوز تشديدها وورد على ذلك قراءات واستعمالات لغويّة جاءت عن العرب"(الشاطبيّ، ج١، ص ٤٣٠-٤٣١). وورد هذا التّشديد في الاسم الموصول المثنى (اللذين، واللتين) وفي اسمي الإشارة (هذين وهاتين) وعُلّل هذا التشديد بأنّه جبر لما حصل من حذف في هذه الأسماء عند التثنية، يقول الصبان:" ويعني أنّ العرب قصدت بهذا التّشديد أن تعوّض من الحرف المحذوف في التثنية؛ فإنّ الياء تحذف وجوبًا من الذي والتي، وكذلك الألف من (هذان وهاتان). فأرادوا أن يجعلوا التّشديد في ذلك كالعوض ممّا حذفوا جبرًا له، والعوض يقوم مقام المعوض منه حتى كأنّه موجود"(الشاطبيّ، ج١، ص ٤٣٢).

ومن مظاهر جبر الوهن مسألة ما نجده في تشكيل بنية الفعل في العربيّة، ومن أمثلة ذلك ما ذكره العلماء من أنّ الزيادة إذا لحقت الأفعال لحقها ضرب من الوهن، جاء في (الخصائص):" ومن ذلك قولهم: اطمأنّ. ذهب سيبويه فيه إلى أنّه مقلوب، وأنّ أصله من طأمن، وخالفه أبو عمر(الجرمي) فرأى ضد ذلك. وحجة سيبويه فيه أنّ

(طأمن)غير ذي زيادة، واطمأنّ ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوهن لذلك، وذلك لأنّ مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية في التزامه بينها وبينه، وهو إن لم تبلغ الزيادة على الأصول فَحُش الحذف" (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج٢، ص ٧٦).

لقد استقر في الفكر النّحويّ عند ابن جنّي أنّ الزيادة ضرب من الضّعف والتّوهين للفظ وعبّر عن ذلك بقوّة في قوله:" فإنّ الزيادة في الكلمة توهين لها؛ لأنّه قد دخل فيها ما ليس منها، وآخر الكلمة بالتوهين أحق من أولها" (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج٢، ص٧٦)، وقد تجاوز ذلك بنية الفعل إلى بنية الاسم، يقول في انتصاره لرأي سيبويه على الجرمي: "وإذا كان في الزيادة طرف من الإعلال للأصل؛ كان أن يكون القلب مع الزيادة أولى. وذلك أنّ الكلمة إذا لحقها ضرب من الضّعف أسرع إليها ضعف آخر؛ وذلك كحذفهم ياء حَنِيفة في الإضافة إليها لحذف تائها في قولهم::حنفيّ، ولمّا لم يكن في حنيف تاء تحذف فيحذف ياؤها"(ابن جنيّ، ج٢، ص٧٧).

وتبرز مسألة الوهن في اللغة في تشكيل بنية الفعل في توجيه لفظة (اسطاع) فرأي سيبويه أنّ السّين عوض من حركة عين الفعل في (أطوَع يطوع)، وقد ردّه المبرّد، وقال:" إنّما يُعوَّض من الشّيء إذا كان معدومًا، والفتحةُ هاهنا موجودة، وإنّما نُقلت من العين إلى الفاء، ولا معنى للتّعويض عن شيء موجود، بل يكون جمعًا بين العوض والمُعوَّض، وهو ممتنعٌ"(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ج٥، ص٣٤٤). ويفسّر ابن جنّي رأي سيبويه ويعلله ويتخذ من مسألة الوهن مدخلًا في الاحتجاج لرأي سيبويه، ويقول ابن يعيش مُنتصرًا لسيبويه وابن جنّي:" وهذا لا يقدَح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ التعويض إنّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين، لا من ذهاب الحركة ألبتّة. وذلك أنّهم لمّا نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة، وقلبوا العين ألفًا، لَحِق العينَ تَوْهينٌ وتغييرٌ، وصار مُعرَّضًا للحذف إذا سكن ما بعده، نحو" أَطِع "في الأمر، فعُوّض السين من هذا القَدْر من التوهين، وهذا تعويضُ جواز، لا تعويض وُجوب"(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٥، ص٣٤٤ وابن جنّي، ٢٠٠٠م، ج١. ص٢١٣).

فالوهن الحاصل في بنية الأصل الافتراضي ل(اسطاع) مبرّر بتعويض السين من الحركة الغائية عن عين الفعل، وهو تعويض يقتضيه إصلاح اللفظ ومنع الإجحاف به أو الإخلال بضوابط تشكيله، وقد تجاوز هذا الإصلاح لفظة اسطاع إلى لفظة (اهراق)، فقد قيل فيها إنّ الهاء عوض من ذهاب حركة العين، يقول ابن يعيش:" اعلم أنّهم قالوا:" أَهراقَ، وهَراقَ. فمن قال: هراق؛ فالهاء عنده بدلٌ من همزة (أراق) على حدِّ: هَرَدتُ أن أفعلَ في: أَرَدْتُ ونظائِره على ما سنذكر. ومن قال: أَهْراق فجمع بين الهمزة والهاء، فالهاء عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين، على حدّ صنيعهم في (أَسْطاعَ)" (ابن يعيش. ٢٠٠١، ج٥، ص٣٤٤). لقد تفاوت العلماء في تعليل (اهراق) غير أنّ مسألة الوهن كانت بارزة في التوجيه والتفسير، ومعظم العلماء ربطوا بينها وبين (اسطاع) في تفسير تشكيل هذه اللفظة، غير أنّني لا أستبعدُ مسألة اللهجات وتعددها في وجود هذا النمط، وهي مسألة نصّ عليها كثير من العلماء (ابن السراج، ج٣، ص٢٢١، وابن القطّاع، ١٩٩٩، ص١٠٤، ٣٢٤).

ومن مظاهر الضّعف في تشكيل بنية الأفعال ما أشار إليه ابن جنّي من اختصاص الأسماء بزيادة الميم، واختصاص الأفعال بحروف المضارعة، وعلى الرّغم من أنّ أحرف المضارعة من اختصاص الأفعال إلاّ أنّها وجدت في الأسماء، نحو" أَفْكَل، وأَيْدَع، وتَنْضُب، وتَتْفُل، وغير ذلك، ويتّخذ ابن جنّي من ضعف الفعل مدخلًا لتفسير ذلك في قوله:" إنّما زيدت هذه الحروف التي بابها الأفعال في أوائل الأسماء؛ لقوة الأسماء وتمكنّها وغلبتها للأفعال، فشاركت الأسماءُ في هذا الموضع الأفعالَ لقوتها، ولم تشارك الأفعالُ الأسماءَ في زيادة الميم أولًا في الأفعال؛ لضعف الأفعال عن الأسماء".(ابن جنّي، ١٩٥٤، ص٢٧٢).

لقد استقرّ في التفكير النّحويّ أنّ حذف حرفين من اللفظ إجحاف به وإضعاف له، وهو ما أصّله سيبويه في مرحلة مبكرة في قوله:" واعلم أنّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٌ، ولم يشذّ علينا منه شيء إلا ما لا بال له إن كان شذّ. وذلك لأنّه عندهم إجحاف أن يذهب من أقل الكلام عددًا حرفان"(سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ٢٠١٨)، وقد أفرد ابن جنّي بابًا في زيادة الحروف وحذفها، ونصّ فيه على أنّ حذف الحرف النائب عن فعل لا يجوز؛ لأنّ في ذلك إخلالًا به وإجحافًا، وقال:" أخبرنا أبو علي –رحمه الله - قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المُختصر إجحاف به"(ابن جنّي، ١٩٨٦م، ج٢، ص٢٧٥).

وقد برزت مسألة الوهن في بنية الفعل في قضية الإبدال والإدغام والإعلال، فإذا كان الإدغام الذي تتوافر شروطه في اللفظ يفضي إلى الوهن في بنية الفعل فهو محذور، ولذلك منعوا الإدغام في باب وَتدَ يتدُ، فلم تبدل التّاء دالًا ولم تُدغم، ومنعوا اجتماع الإعلال مع الإدغام في بعض الألفاظ، يقول السّيرافي موضّحًا قول سيبويه في هذه المسألة:" وقالوا : وتدَ يتدُ، ووطدَ يطدُ؛ كراهية أن يلتبس بباب مددت؛ يريد أنّهم لو أدغموا التاء والطاء في الدال وجب أن يقال: ودّ يدّ فكان يلتبس ... وردّ يردّ ويلتبس بردّ من رددت، ومع هذا لو قالوا: يدّ لجمعوا عليه ذهاب الواو التي هي فاء الفعل والإدغام الذي فيه الالتباس، وذلك إجحاف ولم يوجد مثله فيما كان فيه الحرفان من جنس واحد إذا كان فاء الفعل واوًا... قال: ومن ثمّ عزّ في الكلام مثل: رددتُ، وموضع الفاء واو، وليس في الكلام فعَلَ فاء الفعل منه واو وعينه ولامه من جنس واحد؛ لأنّه يلزمه إسقاط الواو في المستقبل نحو: وزن يزن، وإدغام العين في اللام نحو: فرّ يفرّ وعضّ يعضّ؛ فيلحقه إجحاف بإسقاط الواو مع الإدغام فقال: عزّ على معنى امتنع وجوده".(السيرافيّ، ٢٠٠٨، ج٥، ص ٤٤٨).

إنّ اجتماع حذفين في الفعل يقودنا إلى مسألة هاء السكت التي تدخل اللفظ لإصلاح الخلل والوهن الواقع فيه عند اجتماع الحذف من أول الكلمة وآخرها، نحو وعى ولم يعه، وعه، وقد استقر في الفكر النّحويّ أنّ الهاء للإصلاح في اللفظ وتحقيق قدر من البيان ومنع اللبس، يقول الشاطبي:" فلمّا كان كذلك أرادوا ألّا تبقى الكلمة على أصلٍ واحد ساكن، فإنّك لو وقفت بغير هاءٍ لقلت في الأمر: يا زيدُ (عِ) وفي المضارع (إن تَشِ أَشِ) من وشَيْتُ، و(إن تَقِ أَقِ) من وقيتُ، فكرهوا هذا الإجحاف؛ لأنّه إخلال بالكلمة فألزم الهاء" (الشاطبيّ، ٢٠٠٧، ج٨، ص٩١).

وللأسماء نصيب من المسائل التي تبرز فيها قضية الوهن في تشكيل بنية اللفظ، فبناء المصدر من الفعل المثال نحو: وعد عدة، ووصل صلة، جاءت عوضًا من فاء الفعل، وامتدّ وجودها في المصدر لإصلاح اللفظ بسبب الوهن الحاصل فيه، جاء في (اللباب):" كلُّ فعلٍ حُذفت واوه لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ حُذِفتْ فِي مَصْدره، وعُوِّض مِنْهَا تاءُ التأنيثِ نَحْو عِدَة وزِنة، وَالْأَصْل وِعْدَة؛ فَحُذفت الواوُ هُنَا كَمَا حُذفت فِي الْفِعْل، والوجْهُ فِي ذَلِك أَن الْوَاو هُنَا مَكْسُورَة، وَقد أُعلّت فِي الْفِعْل فأعلّتْ فِي الْمصدر ليلازِمَها، وَكَانَت الكسرةُ فِيهَا كالياء قبلَها فِي الفعلِ، إلاَّ أَنَّه عُوّض مِنْهَا تاءُ التأنيثِ لِئَلَّا يدخلَ الوهنُ بالكلِّيَّةِ على الأسماءِ الَّتِي هِيَ الأصولُ، وَلَيْسَت موضِعًا للتصريف، فإنْ حذفتَ التاءَ أعدتَ الواوَ مَفْتُوحَة؛ فَقلت: وَعْدٌ ووَزْنٌ؛ لزوَال عِلّة الْحَذف" (العكبريّ، ١٩٩٥، ج٢، ص٣٥٦).

إنّ هذا التّفسير للتّعويض في المصدر لئلا يدخل الوهن على الاسم أصبح من العلل الصّرفيّة التي غدت من مسلمات الصّرف، فقد جاء في شرح التّعريف بضروري التّصريف ما يؤيد قول العكبريّ السّالف ويرسّخه في التّعليل، يقول: "إلا أنّه عوض من حذف الواو التأنيثَ لئلا يدخل الوهن على الاسم الذي هو الأصل، وليس موضعًا للتصريف، ولأنّ المحافظة على الأصول أولى من المحافظة على الفروع، والذي

يدلّ على أنّ التّاء عوضٌ أنّك متى حذفتها أعدت الواو مفتوحة نحو"الوعد، والوزن (ابن إياز، ٢٠٠٢، ص٢٣٤).

ونجد الوهن والضّعف في تشكيل الأسماء في باب الإعلال، فقد قال العلماء: إنّ الإعلال إضعاف، وقد أبرز الشاطبي أثر الإعلال في بنية الكلمة في مسألة إعلال الجمع للمفرد المعتلّ العين، في قوله:" فأمّا جمع المفرد المعتلّ العين فنحو: صائم وصِيام، وقائم وقِيام، ونائم ونِيام، أصله: صاوم، وقاوم، وناوم، فكان الأصل في الجمع أن يقال: صِوام وقِوام ونِوام، لكنّهم أعلوها بالقلب، كما أعلّوا مفردها. فالعلة هنا مجموع أمرين: أحدهما: كسر ما قبل الواو في الجمع، فإنّ للكسرة تأثيرًا في الإعلال، لكنّ الواو إذا كانت متحركة لم تقو الكسرة وحدها عليها، فانضم إليها الأمر الثاني وهو الإعلال في المفرد، إذ الإعلال إضعاف، فقاومَ ضعفَ الإعلال في المفرد قوتُها بالحركة فقويَت الكسرةُ معها على الإعلال، ولذلك لا يُعلّ فِعال، إذا كان مفردًا نحو خِوان، لقوة الواو بالحركة" (الشاطبيّ،٢٠٠٧، ج٩، ص١٢٦).

ولقد منع العلماء الحذف في الاسم إذا كان الحذف يفضي إلى وهن في اللفظ، فقد منع البصريون ترخيم الثلاثيّ لهذه العلة، فالحذف يجحف بالاسم، ويلحقه بالحروف، فقد جاء في جواب البصريين على الكوفيين في هذه المسألة، ما نصّه:" أنَّا قد بَيَّنا أن التَّخفيف فيما كان مستثقلًا، والثّلاثيّ لا ثقلَ فيه، فلا حاجةَ إلى التَّخفيف، فتخفيفه يَلحقه بالحُرُوفِ، وذلك تأباهُ أَصالةُ الاسمِ، ولا يقالُ : إنّ في الأسماءِ المعربة ما هو على حَرفين نحو: يَدٍ ودَمٍ ودَدٍ؛ لأنَّا نقول: ما هو على حرفَين ليس بأصلٍ، بل قد حُذف منه ما يُكَمّله، أصلاً، فالأصلُ في يدٍ: يدو، وفي دَدٍ: ددن، فإذا حُذِفَ منه فقد دخله الوهن، فلا يبقى أصل يقاس عليه"(العكبريّ،١٩٨٦، ص٤٥٧).

إنّ هذا المعيار غدا أساسًا في الحكم على قبول ترخيم الاسم الثلاثيّ فمن شروط الترخيم أن يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف، لئلا يجحفوا بالاسم ويصبح على حرفين، باستثناء ألفاظ مخصوصة فصّل العلماء القول فيها (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج١، ص٣٧٦).

لقد كانت مسألة القوة والضّعف مدخلًا لابن جنّي في تفسير الإفراد والتّذكير للمصادر، وتوجيه دخول تاء التّأنيث على بعض المصادر، وبيان وجه اختلافها عن الصفات، فابن جنّي يرى المصدر قويًّا لأصالته وليست كذلك الصفات: "الأصل لقوّته أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه. وذلك أن الزيادة، والعبادة، والجهومة والطلاقة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التاء لها لا يخرجها عمّا ثبت في النفس من مصدريتها. وليس كذلك الصفة؛ لأنّه ليست في الحقيقة مصدرًا، وإنّما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة إليه، فلو قيل: رجل عدل، وامرأة عدْلَة، وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يظن بها أنّها صفة حقيقية؛ كصَعْبة من صعب، ونَدبة من ندب، وفَخمة من فخم، ورطبة من رطب . فلم يكن فيها من قوة الدّلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو: الجُهومة والشُّهومة والطَلاقة والخَلاقة. فالأصول لقوّتها يُتصرّف فيها، والفروع لضعفها يتوقف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج١، ص٢٠٦-٢٠٧).

إنّ مسألة ضعف فرعية الصفة مستقرة في التفكير النّحويّ، فالأشموني أخذ بها في تفسير منع الصفة المزيدة بألف ونون من الصرف نحو سكران، للزيادة والوصفية، وهما من الفروع، "فلم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أنّ في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ، وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة؛ لأنّها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير" (الأشمونيّ، ١٩٩٨، ج٣، ص١٨٣).

لقد كانت مسألة الوهن حاضرة بقوة في التفكير اللغويّ في توجيه مسائل الإبدال، فالواو تبدل همزة لضعف الواو، كما في وجوه وأجوه، ووناة وأناة، وأحد ووحد، يقول سيبويه:" وقالوا :وجم وأجم، ووناةٌ وأناةٌ. وقالوا: أحدٌ وأصله وحدٌ،

لأنّه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضًا لما يدخلها من الحذف والبدل" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص٣٣١). وهذا الضّعف أقرّ به العلماء وغدا من المسلمات عندهم في التفسير لهذا النوع من الإبدال (الصاعديّ، ٢٠٠٢، ج١، ص٣٨٩). وبهذا التفسير برّر ابن جنّي إعلال اللام دون العين في بعض الألفاظ فوضع بابًا لأضعف المعتلين، فرى أنّ معتلّ اللام أضعف من معتلّ العين لكثرة ما يطرأ على اللام من تغيير، واستدل على ذلك بقولهم في تكسير فاعل مما اعتلت لامه على فُعَلة، نحو :قاض وقُضاة، وغاز وغُزاة؛ فجاء مخالفًا للتصحيح الذي يأتي على فَعَلة نحو: كافر وكفرة، وبار وبررة، فإن كان معتلّ العين فإنّه يعامل كالصّحيح نحو: حائك وحَوَكة، وخائن وخوَنة (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج٢، ص٤٨٦). وممّا يؤكد وهن اللام وقوة عين الكلمة أنّ كلّ واو وقعت لامًا صحت أو أعلت، فإنّها تنقلب ياء في التصغير نحو: عُرية ورُضيًا وعُشياء وعُصية، في عُروة ورضوى وعشواء وعصا، وعلل ابن يعيش ذلك بقوله:" وإنّما وجب في اللام القلبُ لا غيرُ، وجاز في العين إقرارُ الواو على الصفة التي ذكرناها، وذلك لضُعْف اللام بتطرُّفها، وقوّةِ العين بتوسُّطها". (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٣، ص٤١٢).

وتبرز مسألة جبر الوهن في الأسماء في التّصغير على النّحو الذي يطالعنا في اللفيف المفروق نحو شيّة من وشى، فقد قالوا: إنّ حكمها في الإعلال عند التصغير أن تُجبر بإتمامها بحرف ثالث أو بردّ فاء الكلمة، يقول الشّاطبيّ:" حكم مثل هذا أن يُجبَرَ، وجبرُهُ الذي ذكره يكون بأحد وجهين: إمّا بإتمامه بحرف ثالث آخرًا، فتقول: شِيَويٌّ، وهذا هو الذي حكى أبو الحسن عن حمَّاد بن الزبرقان، وإمّا بردِّ ما حُذف منه وهو الفاء، وهذا الثاني هو الصحيح، والأول لم يرتضه النّحويّون، وقد رده سيبويه بالتصغير؛ لأنّهم لمّا احتاجوا إلى حرف ثالث لإقامة بنية التّصغير ردّوا الفاء، فقالوا في عِدَة: وُعَيدة" (الشاطبي، ٢٠٠٧، ج٧، ص٥٧١).

وتبرز مسألة الجبر في باب التّصغير أو الجمع في الأسماء عند الحذف والتّعويض، بإلحاق حرف اللين في الألفاظ المُصغّرة أو المجموعة التي حصل فيها حذف، فالاسم المُصغّر أو المُكسّر إن كان قد حذف منه حرف واحد فأكثر، فيجوز أن تعوِّض من المحذوف ياءً قبل الطرف، نحو فَرزدق، وفُريزد أو فُريزيد، وإنّما أتى بالياء عوضًا وجَبْرًا لما حُذف من اللفظ (الشاطبي، ٢٠٠٧، ج٧، ص٢٨٥-٢٨٦).

وتوجد مسائل لجبر الوهن تتمثّل في النّسب إلى الاسم محذوف اللام المنسوب إليه المعوض من لامه همزة وصل، إذ يجوز أن يُجبر في النّسب، وتحذف همزة الوصل كقولك في ابن:بَنويّ (ابن مالك، ج٤، ص٩٥٥). وتوجد مواضع أخرى يظهر فيها الجبر للحذف غير الاسم المحذوف اللام المعوض عنها بألف الوصل، ومن ذلك ما ذكره ناظر الجيش في قوله: "لا يجبر في النّسب من المحذوف الفاء أو العين إلّا المعتل اللام؛ إشارة إلى أول المواضع الثلاثة التي يجب فيها الرد وهو المحذوف الفاء كشِية، أو العين كمُري مع اعتلال اللام فيهما، وقوله : فأمّا المحذوف فيجبر بردها إن كان معتل العين؛ إشارة إلى ثاني المواضع وهو المحذوف اللام مع اعتلال العين منه، نحو: ذو، وشاه، وقوله: وكذا الصحيحها إن جُبر في التثنية والجمع بالألف والتاء إشارة إلى ثالث المواضع، وهو نحو : أب وأخت" (ناظر الجيش، ٢٠٠٧، ج٩، ص٤٧١٣). ويكون الجبر في هذه الألفاظ بردّ المحذوف في التّصغير، فتقول: وِشَوِيٌّ ووِدَوِيٌّ، وتقول فيمن اسمه (رُب) (رُبِّيٌّ)، وسَنَوِيٌّ أو سَنَهِيٌّ، بردِّ المحذوف، والضابط في ذلك جبر المحذوف من هذه الألفاظ في التثنية والجمع، فما أعيد إليه المحذوف في التثنية والجمع جبر بإعادته في التّصغير (المراديّ، ٢٠٠٨، ج٣، ص١٤٦٠، الحملاوي، ص١١٢).

إنّ هذه المسائل التي تجلّى الوهن في تفسيرها في بنية الكلمة إنّما تعكس صدى هذه العلّة في توجيه المسائل اللغويّة، وكيف اتّكأ عليها العلماء في تفسير التطوّرات في بنية اللفظ،

وتكشف أبعاد الوهن في اللفظ، ووسائل جبره في الفكر اللغويّ عند العرب، وتوجد مسائل أخرى تندرج ضمن هذه القضية تتّصل بالتشكيل اللغويّ للألفاظ، رغبت عن ذكرها طلبًا للاختصار، وامتثالًا لسياسة النشر في الالتزام بعدد محدود من الصفحات.

الخاتمة :

فقد خلَص البحث إلى

١-أنّ الوهن مصطلح يشيع في الدّرس اللغويّ، وهو يشكّل علّة في توجيه المسائل اللغويّة، وقد تراوحت مفاهيم هذا المصطلح بين الدّلالة على الضّعف في بنية اللفظ، أو استعماله حكمًا تقويميًا مرادفًا للضعيف، وفي دلالته على الضّعف يصبح الوهن خللًا في البنية يحتاج إلى الجبر لإصلاحه.

٢- أنّ هذا المصطلح غاب عن الدراسات المعاصرة، وبرزت مسألة القوة والضّعف في بعض الدراسات التي طغت عليها المسائل التي تتّصل بصفات الأصوات، وقد حاول البحث رصد تطوّر استعمال هذا المصطلح في التراث النّحويّ، وإبراز مظاهر التوسّع فيه مع تقدّم الدرس اللغويّ عبر العصور المختلفة.

٣-استعمل العلماء مصطلحات وتعبيرات للدّلالة على الوهن مثل التوهين، و(جبرًا للفظ)، ويجبرون، والضّعف، والإخلال، والإجحاف، ويجحفون، وقد اتّجه البحث إلى الوهن وجبر الوهن بالدرجة الأولى لكشف أبعاد ذلك في تشكيل بنية الكلمة في اللغة العربيّة.

٤- تنوّعت مظاهر الوهن وجبره في تشكيل بنية الكلمة فبرزت في مسائل صرفيّة مثل: الجمع، والتّثنية، وبنية الفعل، والأسماء، والمصادر، والتّصغير، والنّسب، والتّرخيم، ومسائل من الإبدال والإعلال والإدغام، وهاء السكت.

٥- تنوعت كذلك وسائل جبر الوهن بالزّيادة، والتّعويض، أو ردّ المحذوف، أو جبر اللفظ بمنحه ما لا يجوز فيه نحو جمع بعض الألفاظ جمعًا سالمًا، وهي لا تتوافر فيها شروطه، أو الإعلال او التصحيح، أو المطابقة في الوصف، أو تغيير في الصيغة، بهدف إصلاح الخلل في اللفظ وإكسابه ما يجبر وهنه، وكشف البحث مدى عناية العرب في إخراج اللفظ أحسن مخرج، ودقّة العلماء في تعليل الصورة التي آل إليها اللفظ.

٦-الوهن جزئيّة من ثنائيّة كبرى في الفكر النحوي العربيّ، وهي ثنائيّة القوة والضّعف في التشكيل اللغويّ على مستوى الألفاظ أو التراكيب، ولعلّ هذا البحث محفّز لدراسة هذه القضيّة في الدّرس اللغويّ لكشف أبعادها في العربيّة.

المصادر والمراجع:

أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الطبعة، الأولى.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة.(١٩٩٠ م). معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.

الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي. (١٩٧٥م). شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ه، حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأُشْمُوني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى. (١٩٩٨م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد.(١٩٩٩م). أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن إياز، الحسين بن بدر.(٢٠٠٢م). شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق هادي نهر، هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمّان، ط١.

بشارات، أحمد سليمان. (٢٠١١م) قضية القوة والضّعف وأثرها في التّعليل النحويّ، *مجلة الثقافة والتنمية*، القاهرة، العدد(٤٨).

بني مصطفى، عبير. (٢٠١٤م). صفات قوة الأصوات عند سيبويه، *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانيّة*، المجلد ٢٢، العدد الأول ،

الجبوري، محمد يحيى.(٢٠٠٦م). مفهوم القوة والضّعف في أصوات العربيّة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان.(١٩٨٦م). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ط٣.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (٢٠٠٠م). سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (١٩٥٤م).المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.

الجَوجَري؛ شمس الدين محمد بن عبد المنعم. (٢٠٠٤م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى.

الحازمي،أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد. شرح الدرة اليتيمة، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net .

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (٢٠٠٥م ـ) ملحة الإعراب، دار السلام – القاهرة، الطبعة الأولى.

الحملاوي؛ أحمد بن محمد . شذا العرف في فن الصرف ، نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين.(٢٠٠٧ م) توجيه اللمع، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة. الطبعة الثانية.

الراغب الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد.(٢٠٠١م). تفسير الراغب الأصفهاني، جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م ، جزء ٢، ٣: من أول سورة آل عمران – وحتى الآية ١١٣ من سورة النساء تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشِّدِي، دار الوطن – الرياض الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م ، جزء ٤، ٥: (من الآية ١١٤ من سورة النساء – وحتى آخر سورة المائدة) تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. (١٩٩٨ م). شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض.

الزّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني.(٢٠٠١م). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، ط١، الكويت.

السّخاوي، أبو الحسن، علم الدين علي بن محمد. (١٩٩٥ م). سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد الدالي، تقديم شاكر الفحام، دار صادر، الطبعة الثانية.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل.الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

سيبويه، عثمان بن قنبر(١٩٨٨م). الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومطبعة دار الجيل، بيروت، ط٣.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل(٢٠٠٠م)ـ المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى.

السّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٢٠٠٨ م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – القاهرة.

الشّاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى.(٢٠٠٧ م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق مجموعة محققين وهم: • الجزء الأول عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الثاني محمد إبراهيم البنا ، الجزء الثالث عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش ، الجزء الخامس عبد المجيد قطامش، الجزء السادس د. عبد المجيد قطامش. الجزء السابع محمد إبراهيم البنا و سليمان بن إبراهيم العايد و السيد تقي، الجزء الثامن محمد إبراهيم البنا ، الجزء التاسع، محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

ابن الصّائغ، محمد بن حسن بن سِباع. (٢٠٠٤م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

صالح كاظم عجيل. (٢٠١٤م). الفِرارُ اللُّغَويِّ في كِتَابِ سيبويهِ – دِرَاسَةٌ في استقرائه واصطلاحه وعلله، *مجلة كلية التربية الأساسية*، جامعة بابل، العدد١٦.

الصاعدي، عبدالرازاق بن فراج.(٢٠٠٢م). تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي. (١٩٩٧م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى.

العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. شرح ألفية ابن مالك المؤلف، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net .

العسكري، أبو هلال؛ الحسن بن عبد الله. (١٩٩٧م). الفروق اللغوية حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط١.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (١٩٨٦م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (١٩٩٥م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى.

غيداء كاظم عبدالله، (٢٠١٧م). مفهوم القوة والضّعف في اللغة العربيّة، *مجلة القادسية للعلوم الإنسانية*، جامعة القادسية، المجلد(٢٠) العدد٣.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد. (١٩٩٠م). التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد. (١٩٩٣م). الحجة للقراء السبعة ، تحقيق بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة الثانية.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد(١٩٨٥م). المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٩٨٤مـ). معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران.

ابن القَطَّاع الصقلي، (١٩٩٩م). أبنية الأسماء والأفعال والمصادر تحقيق ودراسة أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

القيسيّ، أبو محمد مكي بن أبي طالب.(١٩٨٧م). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب.(١٩٩٦م). الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان، ط٣.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد. (١٩٩٠م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

محمد ذي النون يونس، أحمد صالح يونس.(٢٠١٥م). ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنّحويّ، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته، العدد الثالث.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم.(٢٠٠٨م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. (١٩٩٣م). لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد. (٢٠٠٨). شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محم. (٢٠٠٠م). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (١٩٦٤م). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة.

وافي، علي عبد الواحد. علم اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.

ابن الورّاق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن. (١٩٩٩م). علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الأولى.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. (٢٠٠١م). شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.